

قرار مجلس الوزراء

رقم ٢١ لسنة ٢٠١٥

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٥ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ ؛

وبناءً على ما عرضه وزير المالية ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر:

(المادة الاولى)

تُستثنى من تطبيق أحكام المادة الرابعة عشرة من قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٥ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦

الهيئات العامة الآتية :

- جهاز الخدمات العامة بوزارة الدفاع .
- صندوق مشروعات أراضى وزارة الداخلية .
- صندوق تمويل المتاحف العسكرية .
- جهاز مشروعات الخدمة الوطنية .
- جهاز الصناعات والخدمات البحرية .
- جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة .
- صندوق إسكان أفراد القوات المسلحة .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٦ ذى الحجة سنة ١٤٣٦ هـ

(الموافق ٣٠ سبتمبر سنة ٢٠١٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / شريف إسماعيل